الانتخابات التركية والسياسة الخارجية: من إعادة التموضع إلى التركيز

إسماعيل نعمان تلجي

هنالك اهتمام بالغ من أجل رفع القدرات والإمكانيات في الإطار الأمني للسياسة الخارجية التركية في وزارة الخارجية. حيث نرى أن تعيين هاكان فيدان الذي شغل منصب رئيس جهاز الاستخبارات لمدة 13 عاما وزيرا جديدا للخارجية، يشير لنا أن اعتبارات الأمن القومي ستلعب دورا مهما في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية التركية في الفترة المقبلة.

لم تكن الانتخابات التركية التي جرت في مايو/ أيار 2023 محط أنظار الشعب التركي فقط، بل كان من اللافت للانتباه أنها حظيت باهتمام كبير من مختلف أنحاء الرأي العام الدولي أيضا. حيث أفردت أشهر الصحف والمجلات والقنوات التلفزيونية العالمية مساحة كبيرة لها، من خلال نشرها المقالات والتحليلات أو تناولها عبر شاشات التلفزة. ولم يكن الاهتمام فقط من قبل خبراء الدبلوماسية المهتمين بالشؤون التركية، بل أيضا من قطاعات كبيرة من مختلف الشرائح، وحتى تلك التي تهتم بالسياسة من بعيد. وأتيحت لي الفرصة لمتابعة ذلك خلال تواجدي في النرويج للمشاركة في ورشة عمل أكاديمية أقيمت هناك قبل الجولة الثانية من هذه الانتخابات.

ومن المواقف التي لفتت انتباهي في هذا الصدد أن سيدة نرويجية تبلغ من العمر 65 عاما تدير متجرا للملابس في مدينة برغن، عندما علمت أنني أتيت من تركيا، سألتني من الذي سيفوز في الانتخابات في الجولة الثانية. ولكنني لم أستغرب عندما قال لي رجل مغربي جاء لزيارة ابنه في جامعة برغن، إنه كان يدعو من أجل فوز الرئيس رجب طيب

أردوغان في الانتخابات. في الحقيقة، يمكن القول إن هناك مؤشرات على أن دعم العالم العربي للرئيس أردوغان ربما يتجاوز الدعم له في تركيا. من ناحية أخرى، سألني الكثير من الأشخاص بفضول خلال تبادلي أطراف الحديث معهم عمّن سيفوز في الانتخابات التركية، مثل الطبيب البيطري البريطاني القادم من ليفربول الذي التقيته بالصدفة عندما طلبت منه التقاط صورة لي في أوسلو، والخبير المالي البرازيلي الذي تعرفت عليه في ميناء برغن، والطلاب السلوفاكيين والأمريكيين الذين التقيت بهم في أوسلو. هذه جميعها مؤشرات على الاهتمام البالغ الذي يوليه العالم للانتخابات في تركيا.

الانتخابات التركية في ظل الاهتمام العالمي

انتهت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا والتي جرت في ظل هذا الاهتمام العالمي، بعد عمليات الاقتراع التي أقيمت في 14 و28 مايو/ أيار. وفي الوقت الذي حسم فيه حزب العدالة والتنمية الفوز في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 14 مايو/ أيار, لم يحصل أي مرشح على 50% + 1 في الانتخابات الرئاسية. وبناء على ذلك أعيدت الانتخابات الرئاسية في جولة ثانية في 28 مايو/ أيار بين مرشح تحالف الجمهور رجب طيب أردوغان ومرشح تحالف الشعب كمال كيليتشدار أوغلو. وأعيد انتخاب مرشح تحالف الجمهور الرئيس رجب طيب أردوغان لفترة رئاسية ثانية في 28 مايو/ أيار بحصوله على نسبة 52.18% من الأصوات. وبذلك أعيد انتخاب رجب طيب أردوغان الذي قاد البلاد منذ عام 2002 كرئيس للوزراء ورئيس للجمهورية، لهذا المنصب ليحقق بذلك نجاحا باهرا في التاريخ السياسي لتركيا.

أقيمت بعد الانتخابات احتفالات كبيرة مؤيدة للرئيس أردوغان في العديد من البلدان الإسلامية، مثل موريتانيا ولبنان وفلسطين وماليزيا وغيرها من الدول. يجب تناول هذه الأوضاع في إطار أنها مؤشرات واضحة على أن الجماهير في البلاد الإسلامية تتابع وتؤيد الخطوات السياسية الخارجية الناجحة والتطورات الديمقراطية وخطوات التنمية الاقتصادية التي اتخذتها تركيا في السنوات الأخيرة تحت قيادة الرئيس أردوغان. من ناحية أخرى، يعتبر الحضور اللافت والشخصي

لزعماء عشرات الدول من فنزويلا إلى السنغال ومن قيرغيزستان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حفل تنصيب الرئيس أردوغان، بمثابة مؤشر على دعم الحكومات والشعوب من مختلف المناطق في العالم إلى تركيا وثقتهم في صداقة الرئيس أردوغان.

لقد تم متابعة نتائج الانتخابات التي جرت في أجواء عيد ديمقراطي، بقبول واستحسان من قبل جميع الفاعلين المحليين، كما استمر الزخم الإيجابي الذي أحدثه هذا المناخ الإقليمي والعالمي الإيجابي إلى فترة ما بعد الانتخابات أيضا. ولم يهدر الرئيس أردوغان أي وقت فيما يتعلق بتشكيل حكومته الجديدة، من أجل تجاوز العملية الانتخابية بسرعة والتركيز على القضايا التي تنتظره في الحقبة الجديدة. حيث يتطلع الشعب التركي إلى خطوات جادة من الحكومة الجديدة، سواء في السياسة الداخلية أو في المجالات الأساسية مثل السياسة الخارجية والاقتصاد.

تشكيل حكومي يتسم بالثقة والأمان

شهدت الأيام التي أعقبت الانتخابات مباشرة، إعلان الرئيس أردوغان حكومته الجديدة التي لبّت تطلعات قطاعات كبيرة في البلد وواصلت الزخم الإيجابي للعملية الانتخابية. حيث قام نائب الرئيس وجميع الوزراء السابقين بتسليم مناصبهم إلى التشكيلة الوزارية الجديدة، باستثناء وزير الثقافة والسياحة محمد نوري أرصوي ووزير الصحة فخر الدين قوجه. وتولّى محمد شيمشك، الذي شغل عدة مناصب في حزب العدالة والتنمية والحكومة في الماضي وزارة الخزانة والمالية، فيما تولى والي إسطنبول علي يرلي قايا وزارة الداخلية، ورئيس جهاز الاستخبارات هاكان فيدان وزارة الخارجية، وتولى رئيس هيئة الأركان العامة يشار غولر وزارة الدفاع الوطني. وتم تعيين المتحدث باسم رئيس الجمهورية وكبير مستشاريه البروفسور إبراهيم كالن رئيسا جديدا لجهاز الاستخبارات.

ومع الانتهاء من الانتخابات واستلام الحكومة الجديدة مناصبها، يمكننا توقّع أن تركيا متجهة نحو سياسة خارجية أكثر فعالية وواضعة عينها تجاه النتائج خلال الأعوام الخمسة المقبلة، مع إعطاء الأولوية للأمن والازدهار الاقتصادي والتنمية في مجالات أخرى. وإضافة إلى ذلك، ستواجه تركيا العديد من الفرص في مجالات مثل السياسة الداخلية والاقتصاد والسياسة الخارجية، وسيتعين عليها أيضا مواجهة بعض التحديات. وفي هذا الإطار، فإن أحد أهم القضايا التي ستركز عليها السياسة الخارجية التركية في الفترة الجديدة هي ضمان الاستقرار الإقليمي. حيث أحرزت تركيا في الآونة الأخيرة تقدما كبيرا في مساعي ضمان الاستقرار الإقليمي، الذي تشارك فيه عبر الطرق السياسية والاقتصادية والعسكرية. ويعد ضمان الاستقرار السياسي والعسكري في المناطق القريبة مثل الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، أحد المتطلبات الأساسية لتركيا لاتباع سياسة خارجية هادفة وعقلانية تجاه هذه المناطق. وفي هذا الإطار، يمكننا القول إن تركيا ستستمر خلال الفترة الجديدة في لعب دور الوساطة في مناطق الصراعات والأزمات في هذه المناطق، وتعزيز دورها الحالي، والدعم السلمي للسياسات المدعومة من المنظمات الدولية.

إعادة التركيز في السياسة الخارجية

تعتبر مكافحة الإرهاب أيضا من الأولويات الأساسية الأخرى للسياسة الخارجية التركية في الفترة الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكننا توقّع أن تركيا التي نجحت في استخدام أدوات القوة الصلبة للردع من خلال السياسات التي اتبعتها في السنوات الأخيرة، ستستمر أيضا في هذه السياسة. ويتبين لنا من خلال تعيين رئيس هيئة الأركان العامة وزيرا جديدا للدفاع الوطني، أن تركيا مهتمة جدا باستمرارية الذاكرة المؤسسية وإعطاء الأولوية للرجل المناسب في المكان المناسب ونقل الخبرة العملياتية. بالإضافة إلى ذلك، سيسهل التغيير المذكور أيضا المهمة

في مكافحة الإرهاب، وإذا لزم الأمر في تنفيذ العمليات العسكرية خارج الحدود. وفي هذا السياق، يمكننا أن نرى أن تركيا ستواصل حربها ضد المنظمات الإرهابية في الداخل والخارج مثل (حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب - حزب الاتحاد الديمقراطي، وجماعة فتح الله غولن، وجبهة-حزب التحرر الشعبي الثوري، وداعش والقاعدة، وقوات سوريا الديمقراطية). كما أنها ستدعم الجهود الدولية الرامية لمكافحة هذه المنظمات الإرهابية.

هنالك اهتمام بالغ من أجل رفع القدرات والإمكانيات في الإطار الأمني للسياسة الخارجية التركية في وزارة الخارجية. حيث نرى أن تعيين هاكان فيدان الذي شغل منصب رئيس جهاز الاستخبارات لمدة 13 عاما وزيرا جديدا للخارجية، يشير لنا أن اعتبارات الأمن القومي ستلعب دورا مهما في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية التركية في الفترة المقبلة. إن مزج هاكان فيدان لخبراته في منصبه السابق في مرحلة رسم السياسة الخارجية لتركيا وإدارته لهذه المرحلة، هي مؤشرات على أن تركيا ستظهر بشكل أقوى بكثير في المنطقة خلال الفترة المقبلة، فيما يتعلق بالردع السياسي والعسكري والدبلوماسي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نرى بشكل واضح في أولويات السياسة الخارجية التركية، أن هناك توجها نحو الاستقرار الاقتصادي في إطار خلق الرفاهية على نطاق واسع في العملية الاقتصادية الداخلية، وتطوير مجالات التعاون الاقتصادي على المستوى الدولي. جدير بالذكر أن

تركيا نجحت في دعم عمليات التطبيع المتمحورة حول الخليج في إطار التعاون الاقتصادي، لاسيما في فترة ما بعد عام 2021. وفي هذا السياق، تم دعم هذه المرحلة من خلال العلاقات الاقتصادية الوطيدة والعلاقات في مختلف المجالات مع قطر، واتفاقيات المقايضة المالية والاتفاقيات التجارية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاقتصادات الكبيرة المحركة للسياسات الاقتصادية في الخليج مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

تعتبر علاقات تركيا مع المنظمات الدولية والإقليمية من الركائز المهمة الأخرى للسياسة الخارجية التركية في الفترة المقبلة. وهنا ستبرز على الواجهة العلاقات مع منظمات عديدة مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة بريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي. ويمكننا توقع تطورات هامة في علاقات تركيا مع حلف الناتون نظرا لأن تركيا تمثل جسرا مهما بين الغرب وروسيا في الحرب الروسية الأوكرانية، وتلعب دور الوساطة وتسهيل التعاون بين زعيمي روسيا وأوكرانيا، كما أنها تقوم في هذا الصدد بالعديد من الفعاليات الدبلوماسية الأخرى. ونظرا لعدم إمكانية قراءة العلاقات التركية مع الناتو بمعزل عن علاقاتها مع الولايات المتحدة، فيمكننا توقع تناول بعض المسائل من جديد في العلاقات التركية الأمريكية على المدى القصير، مثل طلب السويد الانضمام إلى الناتو، وطلب تركيا شراء الطائرات المقاتلة أف-16 من الولايات المتحدة, بالإضافة إلى طلبها تسليم زعيم منظمة غولن الإرهابية, ومسألة منظومة أس-400 الدفاعية. وفي هذا السياق, فإن سلسلة التطورات الإيجابية مع الإدارة الأمريكية في الفترة الأخيرة بشأن الطائرات المقاتلة أف-16، تظهر أن العلاقات التركية الأمريكية في طريقها لبعض التطورات

الإيجابية. وستشير أولويات صانعي السياسة الخارجية التركية واستعداد واشنطن لتقديم تنازلات من مطالبهم، إلى النقطة التي ستصل إليها العلاقات الثنائية بين البلدين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة طلب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي التي كانت هدفا منذ أمد طويل للسياسة الخارجية لتركيا، ستظل أولوية مهمة في السياسة الخارجية في هذه الفترة أيضا. حيث أن أوساط الصراع في المنطقة مثل روسيا وأوكرانيا، وعدم الاستقرار السياسي في البلقان، وموجات الهجرة غير المنظمة تعتبر قضايا من شأنها أن تجعل من الضروري على الاتحاد الأوروبي العمل مع تركيا. وعلاوة على ما سبق، فإن تحوّل تركيا إلى أحد الفاعلين الرئيسيين في سياسات الشرق الأوسط وإفريقيا وشرق البحر المتوسط والبلقان وآسيا الوسطى يجعل من أنقرة حليفا مهما للاتحاد الأوروبي والحلفاء الغربيين الآخرين. وعند تناول المسألة في هذا الإطار، قد تتحول العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا إلى علاقة يتم فيها التأكيد على الشراكات ومحاولة القضاء على أسباب الاختلاف.

وفي الوقت نفسه، فإن تركيا وإدراكا منها للنظام العالمي متعدد الأقطاب، ستواصل أن تكون شريكا وتساهم في أجندات المنظمات الدولية المؤسسية مثل مجموعة بريكس المكونة من الاقتصادات الكبرى مثل البرازيل وروسيا والهند والصين و جنوب إفريقيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون التي تم تأسيسها أيضا من قبل شركاء آسيويين. إن رؤية السياسة الخارجية التي اتبعتها تركيا خلال السنوات الأخيرة وتوجهها إلى تعزيز العلاقات مع مراكز القوى البديلة التي تم توطيدها في هذا الاتجاه، تعتبر تلبية واستجابة تجاه تطور النظام متعدد الأقطاب. وفي هذا الإطار، فإن تركيا التي تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي في الشرق الأوسط وإضفاء الطابع المؤسسي على هذه العلاقات بشكل أكبر مما كان عليه خلال العشرين عاما الأخيرة، ستعمل أيضا على تطوير وتقوية علاقاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية مثل منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي. لهذا السبب، فإن تركيا التي تراقب عن كثب المرحلة متعددة الأقطاب على المستوى العالمي والتي تشكل هيكلها المؤسسي وعملياتها السياسية وفقا لذلك، ستعيد رسم مبادراتها الإقليمية في هذا الإطار. ويمكن قراءة زيادة تفاعل تركيا مع الجهات الفاعلة والمؤسسات الإقليمية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، مثلما قامت بتعزيز علاقاتها مع المناطق الأخرى، على أنه مكمل إقليمي لتوجهها العالمي.

ونتيجة لكل ذلك، يمكن القول إن تركيا تسعى إلى اتباع سياسة خارجية ذات رؤية راسخة في منطقتها، وأنها تبني قدرتها المؤسسية لمتابعة هذه السياسة الخارجية، وتخطط تركيا لتعزيز زخم سياستها الخارجية الممتد منذ 20 عاما. وفي هذا الإطار، يمكننا توقع أن المرحلة المقبلة ستشهد زيادة ثقل تركيا السياسي والعسكري والاقتصادي بشكل أكبر في تطورات السياسة الخارجية والسياسات الإقليمية التي تتمحور حول تركيا أو لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بتركيا. حيث أن الانعكاسات الأساسية للإرادة التي ظهرت بعد الانتخابات وقبول المجتمع هذه الإرادة، تشير إلى استمرار مرحلة هذه السياسة الخارجية. ■

إسماعيل نعمان تلجي: أكاديمي من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة صقاريا، نائب رئيس مركز أورسام.